



في تقرير بعنوان "لو تكلم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية" أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن آلاف الصور التي تم تسريبها عن معتقلين ماتوا تحت التعذيب داخل السجون الحكومية في سوريا هي بمثابة "أدلة دامجة" على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وفق تقرير نشرته الأربعاء 16-12-2015.

ويعتمد التقرير الذي أصدرته المنظمة بعد تحقيق استمر تسعة أشهر، على 28 ألف صورة لمتوفين في معتقلات حكومية، سربها مصور سابق في الشرطة العسكرية السورية يعرف باسم "قيصر" بعد هروبه من سوريا في تموز/يوليو 2013. ونشرت صوره علينا للمرة الأولى في يناير/كانون الثاني 2014.

يوضح التقرير المؤلف من تسعين صفحة أن تلك الصور "تظهر ما لا يقل عن 6786 معتقلًا ماتوا إما في المعتقلات أو بعد نقلهم من المعتقلات إلى مستشفى عسكري"، بعد سجنهم جمیعاً في "خمسة فروع لأجهزة المخابرات في دمشق".

وتحث المنظمة الحقوقية في تقريرها "الدول التي تجتمع بشأن مفاوضات السلام المحتمل في سوريا إلى أن تعطي الأولوية لمصير آلاف المعتقلين"، معتبرة أن "ثمة مسؤولية خاصة على عاتق روسيا وإيران، الداعمين الأساسيين للحكومة السورية، للضغط على سوريا كي تمنح حق الوصول الفوري ودون عوائق لمراقبين دوليين إلى جميع مرافق الاحتجاز".

خصصت المنظمة التقرير للحديث عن تفاصيل مهمة ذكرها القيسير مسرب الصور والمتعاقد السابق مع الجهات الأمنية للعمل بصفة مصور، حيث ذكر التقرير وفيات الحجز القسري بالاسماء والصور ثم اجراءات المنظمة للتحقق من صور وقصص الضحايا وتقارير أسباب الوفيات واجراءات ما بعد الوفاة .

ثم خصص التقرير جملة وصايا إلى مجموعة فيينا ثم مجلس الامن والمجموعات الدولية والسوبرية العاملة على قضيابا المفقودين في سوريا ووصايا إلى الحكومة السورية وروسيا وإيران باعتبارهم حلفاءها وكافة الدول المهتمة بحقوق الإنسان



المصادر: